المحاضرة الأولى: إعداد مشروع بحث:

تعد مرحلة إعداد مشروع بحث أولى الخطوات المهمة لإعداد وانجاز مذكرة تخرج مهما كان نوعها، وبما أننا نستهدف فئة السنة الثالثة تاريخ عام، فإننا سنحاول ضبط المجال التكويني والمنهجي للمقياس بالقدرات الفكرية والمعرفية المحدودة لهاته الفئة، والتي يمكن إدراجها ضمن فئة " الباحث المبتدئ". إن بناء مشروع بحث ليسانس (ل م د) يتطلب من جهة توفر عنوان أو موضوع للبحث يحمل في طياته شروط علمية ومنهجية سنأتي لاحقا لإبرازها، كما وجب إعداد خطة أولية تتغير طبعا مع مرور الوقت، وهذا بتوسع دائرة البحث كما سنرى لاحقا من جهة أخرى، وكل هذا لا يتأتى دون وجود ضلع مهم في المذكرة ونقصد به "المشرف"، وفيما يلي تفصيل مختصر بأركان مشروع البحث:

1-طلبة الليسانس -تاريخ- واشكالية التخصص:

يعتبر طلبة السنة الثالثة تاريخ (ليسانس -ل-) أول مخرجات نظام ل م د، والذي سيتبعه الطالب إذا ما أراد طبعا استكمال دراسته الجامعية بشهادة ثانية مكملة للأولى، وهي شهادة الماستر أو ما يصطلح عليه " الطور الثاني-م-"، وفيها تتطور قدرات البحث لدى الطالب ويكون بمقدوره تقديم بحث متوسط الحجم، كامل منهجيا وعلميا قد يصل أحيانا إلى حدود 100 صفحة أو دون ذلك.

وقبل هذا، يمر الطالب بمرحلة اعداد مذكرة ليسانس كما ذكر سلفا، ويحتاج خلالها إلى موضوع بحثي- تاريخي، وهنا وجب توضيح أمر مهم متعلق بالتخصص، حيث أنه لا تتوفر صفة الباحث المتخصص في أحد فروع التاريخ، والتي يمكن تحديدها في خمس تخصصات متعارف عليها بداية بما قبل التاريخ وصولا إلى التاريخ المعاصر، وخاصية عدم تخصص الطالب تجعله يتجه إلى دراسة موضوع يمكن ادراجه ضمن مصطلح " العام"، فقد يختار موضوع في التاريخ الوسيط، أو الحديث، أو المعاصر، وهنا تكمن صعوبة انجاز العمل.

إن المكتسبات المتنوعة التي جمعتها معظم المقاييس في مفكرة طالب الليسانس (الطور الاول -ل-) خلال ثلاث سنوات متتالية، قد تحد نوعا ما من قدرته على تمييز مصادر كل فترة بدقة، وهو ما يجعله يحتاج إلى جهد كبير، وتواصل دائم بداية مع مشرفه، وكذا مع بعض أهل الاختصاص بالتشاور مع المشرف طبعا، وإذا ما استطاع ان يتغلب على هذا الاشكال، فإننا يمكن ادراجه ضمن مرحلة " بداية النضج البحثي-التاريخي"، وهي مرحلة بداية تكون باحث متخصص، له من المعارف في التخصص الباع الكبير.

2- كيفية اختيار موضوع بحث:

لقد اعتاد طلبة الليسانس منذ ولوجهم الجذع المشترك وحتى نهاية الطور الأول على أعمال بحثية فصلية، تكتب وتلقى في غالب الاحيان في شكل عروض أو تقارير ذات حجم بسيط، وهذه المرحلة التعلمية المهمة بالنسبة للطالب قد تعود خلالها على البحث وجمع المادة العلمية، وكذا وضع تقسيمة لعرضه تكون موافقة لما جمعه وبوبه من مادة علمية متوافرة عنده، لكن مرحلة مذكرة الليسانس قد تكون

أصعب نوعا ما لأن الطالب قد تجاوز فكر العمل المتواضع او المتوسط إلى عمل أكاديمي دقيق، قد يعتد كمرجع إذا ما استوفى كل الشروط الموضوعية والمنهجية للبحث العلمي.

****السؤال الذي يمكن أن يطرح على الطالب في هذا الجانب هو: كيف يتبادر إلى ذهنك (ي) ومخيلتك (ي) فكرة البحث في موضوع تاريخي بعينه؟

يحتاج الطالب أو الباحث المبتدئ في مرحلة الطور الأول (ليسانس) إلى مجموعة من المكتسبات القبلية، والمؤهلات المتخصصة حتى يكون بمقدوره استخلاص موضوع تاريخي في أحد التخصصات الخمس المتعلقة بمجال التاريخ، وقد يكون في مقدمتها مدى تعلق الطالب (ة) بالمطالعة والمكتبات الجامعية والخارجية (مكتبات بلدية، مكتبات دار الثقافة، مكتبات خاصة،.....)، وهنا مربط الفرس فعلا، فحب الاطلاع على ما صدر في ميدان التاريخ بشتى تخصصاته قد يسهل على الطالب نسبيا وليس كليا الخيط لضبط أولي لموضوع مذكرة تخرجه.

وقد مكنتنا سنوات التدريس في جامعة محمد لمين ذباغين من الوصول الى حقيقة مفادها ان اغلب طلبة الليسانس ينحازون الى تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، وفي المقابل نجد عزوف نسبي عن التوجه إلى مواضيع التاريخ الوسيط (اسلامي او أوروبي)، وبالمقابل نجد التاريخ القديم قليل جدا، وهو ما تؤكده قلة أساتذته وطلبة الدكتوراه فيه.

وبالمقابل، قد يكون لحضور المؤتمرات، الملتقيات، الندوات (الدولية/الوطنية)، جانب معرفي إضافي للطالب بمرحلة الليسانس، خاصة إذا ما ميز هذه التظاهرات العلمية والأكاديمية مداخلات ومناقشات قيمة، يمكن من خلالها استقاء ولو نسبيا خيط لاختيار موضوع معين للبحث فيه، كما لا يمكن تناسي مناقشات المذكرات الماجستير، وأطروحات الدكتوراه (علوم/ ل م د)، ودورها البارز في اعطاء بعض المكتسبات العلمية والمنهجية للطالب في هذه المرحلة بالذات، وعليه نلفت عناية طلبتنا الاعزاء إلى ضرورة التحلي بروح طالب العلم، والحضور المستمر في هذه التظاهرات العلمية، وكذا حضور مناقشات المذكرات والاطروحات للاستزادة، والتفقه في مختلف الجوانب المتعلقة بإعداد، انجاز، ومناقشة مذكرة تخرج.

ويمكن للطالب تتبع والاطلاع على مختلف ما نوقش من ماجستير ودكتوراه بالجامعة الجزائرية، خاصة وان البوابة الوطنية للمذكرات والاطاريح متوفرة على النت بشكل دائم، وبالأخص نهاية الخاتمة أين يتطرق في بعض الأحيان الطالب المترشح إلى ما يطلق عليه:" مقترحات"، وفيها يأتي ذكر بعض الجوانب التي لم يستوف الباحث حقها من الدراسة، ويتركها مفتوحة لباحثين آخرين لاستكمالها واستيفاء البحث فيها، وهذه المقترحات قد تكون في نظري الخاص احدى اهم الطرق لاختيار موضوع بحث تخرج.

وبالتشاور مع المشرف، يتم الاتفاق على عنوان البحث الذي أنت بصدد معالجته والغوص فيه، وكذا تكون قد حددت ميدان تخصص الاشتغال والمجال إن اختيار موضوع البحث أمر في غاية

الصعوبة، ويحتاج للدقة، لهذا في غالب الأحيان يكون المشرف هو الذي يختار العمل الذي يكلف به الطالب للمعوقات التي ذكرناها سلفا، وعلى الأرجح وجب توفر جملة من الشروط الموضوعية والعلمية في الموضوع نذكر منها:

– يتم اختيار الموضوع مع ما يتلائم والتخصص العلمي للطالب وهنا يجب أن يكون في أحد تخصصات التاريخ لأن الطالب في مرحلة الليسانس؛

– أن يتصف البحث بالأصالة، فلا يكون مطروقا او متناولا من قبل، ونقصد هنا نفس العنوان، ومجالات– حدود البحث في الموضوع، حيث يراعى مبدأ التجديد والابتكار؛

– أن يكون البحث قابلا للبحث فيه، بمعنى توفر مادة علمية من مصادر ومراجع كافية وملمة به، يمكن من خلالها للطالب اعداد بحثه في أقصى مدة، بالأخص وأنه مرتبط بمواعيد لتسليم مذكرته ومناقشتها، وحتى لا يقع الطالب في اشكالية التوقف في منتصف الطريق.

– أما فيما يخص الشروط القانونية والادارية المتعلقة بمؤسسة التعليم التي ينتمي لها الطالب، فالإجراءات المعمول بها واحدة في كل المؤسسات الجامعية والمدارس العليا، فالطالب مقيد بمرور عنوان مذكرته للتأشير عليه من قبل الهيئات العلمية المخولة لذلك (اللجنة العلمية للقسم).

– أن يكون الموضوع المطروق والمراد البحث فيه بعيدا عن كل الايديولوجيات السياسية، والحساسيات المذهبية والدينية، وأن لا يمس به قضايا متعلقة بسيادة ووحدة وتاريخ الوطن، من أمثلتها الدراسات المتعلقة بتاريخ الثورة، لتشعب مواضيعه وصعوبة تمييز طالب الليسانس بين الحقائق التاريخية؛ وكذا مواضيع التاريخ الوسيط الاسلامي بالأخص المذهبية والعقائدية منها.

3– ضبط خطة أولية للبحث:

من الممكن أن تكون الخطة الأولى، والتي يتم ضبطها واعدادها بتشاور مع المشرف هي تقسيمة قابلة للتغيير بمرور زمن البحث في الموضوع المطروق، نتحدث هنا عن حضور دراسات (مصادر و/أو مراجع) لم تكن في متناول الطالب، ذات اهمية، وفائدة لبحثه، لذا قد يتوسع بحثه بحضورها وتوفرها خلال مرحلة التحرير، وعليه، فالخطة التي تم ضبطها يمكن أن تعدل في هذه الحالة؛ كما يمكن دمج فصل في فصل آخر، أو حذف مدخل، أو فصل تمهيدي، أو حذف فصل لا يخدم الموضوع، إلى غير ذلك من العوارض التي قد تقابل الطالب في مرحلة التحرير،

فبعد اطلاعه وقراءته الأولية لمختلف ما توفر لديه من مادة علمية، يمكن للطالب تصميم سياق مبدئي لعمله في شكل تصوري، وهذا التصور هو عبارة عن المسار الذي سيسلكه للوصول إلى اجابات اجتهد لطرحها، لأن الخطة النهائية الممثلة في فهرس الموضوعات لا تتأتى إلا بعد الانتهاء ضمنيا من تدوين المادة العلمية التي تم جمعها، والمتعارف على هذه الخطة هي أنها تمثل مشروع الطالب، حيث تمر للتأشير والمصادقة عليها في اللجان العلمية المختصة، وبعدها بإمكان الطالب السير قدما لإعداد هذا البحث، وفق شروطه التقنية، المنهجية، والعلمية.

4- الثنائية: المشرف – الطالب:

لا يمكن المرور على مشروع البحث دون الاشارة والاشادة بالمشرف، فهو في نظري أحد الركائز لتحقيق بحث متكامل، كيف لا وهو المقوّم، والمنبه، والمصوّب، والمراقب، والموجه لكل صغيرة وكبيرة في المذكرة، حتى إخراجها النهائي ومناقشتها، وكيف لا وحروف اسمه العلمي ستنقش عليها، وترتبط بشكل دائم بعد مناقشتها على رفوف الدوريات، وكيف لا وهو المدافع عن الطالب والأفكار الواردة بمذكرته (بشرط أن تكون هذه الأفكار متفق على وضعها، ومضطلع عليها بشكل كامل) أمام لجنة المناقشة.

وقد أوضح المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم 1430هـ الموافق 3 يناير 2009م مهمة الإشراف، وحدد كيفيات تنفيذها، ففي الصفحة 27 من المرسوم التنفيذي في مادته الثانية، يشير إلى أنه:" يعد الإشراف مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج والحياة الجامعية وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل. كما يضيف :" وبهذه الصفة، تكتسي مهمة الاشراف جوانب عديدة، منها على الخصوص:

-الجانب الإعلامي والاداري، ويأخذ شكل الاستقبال والتوجيه والوساطة.

-الجانب البيداغوجي، ويأخذ شكل المرافقة في التعلم وتنظيم العمل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني.

-الجانب المنهجي، ويأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي، بصفة فردية وجماعية.

-الجانب التقني، ويأخذ شكل التوجيه في استعمال الأدوات والدعائم البيداغوجية.

-الجانب النفسي، ويأخذ شكل تحفيز الطالب وحثه على متابعة مساره التكويني.

-الجانب المهني، ويأخذ شكل مساعدة الطالب على إعداد مشروعه المهني. ".

يتم التنسيق والاتصال المستمر بين الطالب ومشرفه، ويبقى على إطلاع بكل جوانب العمل البحثي، وعوائقه، ومستوى تقدمه، منذ اختياره هو وموضوع مذكرته إلى غاية إعطاؤه الإذن بالطباعة، كما يلتزم الطالب بالثقة التي أكسبها له المشرف، من خلال الامانة العلمية، والابتعاد عن كل ما يُخرج البحث عن نطاقه القانوني- الأكاديمي، وقد يجره خلال المناقشة كما وقفنا على ذلك في بعض الأحيان إلى تنكر المشرف للطالب ولمحتوى العمل بسبب عدم اضطلاعه عليه، أو تغيير الطالب لخطة أو محتوى البحث دون العودة إليه، أو اعتماد السرقة العلمية فيه.

إن نجاح وتوفق الطالب في وضع خطة مبدئية كما ذكرنا سلفا بعدما يكون قد اضطلع بشكل نسبي أو أولي على ما توفر بين يديه من مصادر ومراجع ذات صلة مباشرة بموضوع بحثه، يعتبر مؤشرا على امكانية نجاحه في اعداد مذكرة او بحث تاريخي متوازن ومضبوط منهجيا وعلميا، وكلّما تقدم في بحثه سيكون من اللازم عليه تغيير شكل الخطة الأولية، وهذا لاعتبارات منهجية من جهة، أو علمية بتراكم المادة العلمية، تنتهي إلى إخراج بحث بخطة نهائية، ويمكن ذكر بعض ضوابط خطة البحث:

– أن تكون الخطة المنجزة للمذكرة ذات صلة بعنوان البحث وتجيب على اشكاليته.

– الدقة في اختيار عناوين الخطة وتجنب أن تكون مركبة.

– ترابط عناوين الخطة مع بعضها البعض خدمة لإخراج بحث متوازن ومتكامل الفصول، بحيث يلتزم الطالب فيه بالانتقال من العام إلى الخاص، فلنفرض ان موضوع الطالب عن دور النوازل في كتابة التاريخ الاجتماعي للغرب الاسلامي، هنا يجب التقيد بمحتوى مصطلح التاريخ الاجتماعي، فلا يمكن أن نتحدث في مبحث أول عن تراتبية المجتمع بالغرب الاسلامي من خلال النوازل، ثم ننتقل إلى مبحث بعده فنتحدث عن الحياة الاقتصادية لمجتمع الغرب الاسلامي من خلال النوازل، فهذا يعتبر اخلالا بمنهجية البحث، ويخرج من خلالها الطالب عن مبدأ تكامل وترابط عناوين المذكرة، ففي هذه الحالة يمكن للطالب الحديث في مبحثه الثاني عن الأسرة ووضعيتها، أو عن الزواج ووضعية المراة، أو عن تربية الاولاد وتعليمهم في مجتمع الغرب الاسلامي، إلى غير ذلك من العناصر التي تترابط مع المبحث السابق، وتكمله.

– يلتزم الطالب باحترام مبدأ ازدواجية التقسيم خلال ضبطه للخطة، ففي مذكرات الليسانس ذات الحجم الصغير، قد يكون الاعتماد على المباحث والمطالب الأنسب، وهنا يجب اعتماد مبحثين على الأقل ولكل منهما مطلبين احتراما لازدواجية التقسيم؛ أما أذا ما رأى المشرف ضرورة اعتماد الفصول، فالأمر سيان، وينطبق عليه الشرط سالف الذكر.

– ضرورة التقيد بالتسلسل التاريخي الزمني والمنطقي في عناوين الخطة، فلا يجوز اعتماد فصل أول ينجز بمصادر لأحداث تاريخية كحضور واستقرار الجماعات الإسماعيلية ببلاد المغرب الأوسط مصدرها نصوص من القرن الهجري الثالث/9م إلى القرن الهجري الرابع/10م، ثم ننتقل إلى فصل ثان بعده مباشرة محوره الفتح الاسلامي لبلاد المغرب الأوسط من خلال المصادر الاخبارية للقرنين الأول والثاني الهجريين/8م، فهذا لا يصح لا منهجيا، ولا تاريخيا، ولا منطقيا، لهذا يجب على الطالب التنبه لذلك.

– يذهب بعث المناقشين وحتى المشرفين من الاساتذة الأفاضل إلى وجوب احترام توازن في عدد التقسيمات (فصول، مباحث، مطالب، فروع،....)، وحتى التوازن في حجم كل تقسيمة بمعنى أن تكون عدد صفحات الفصول متقاربة إلى حد كبير، دون أن يكون لفصل عدد صفحات 80، وفصل آخر 50 صفحة، ففي نظرهم هذا مخل بمنهجية البحث التاريخي، لكن هذه النظرة قد يكون فيها قول آخر متعلق بالمادة العلمية للفصول، والتي قد تحول دون إحداث توازن بينها.